هل ينجح تحالف الطريق الحر في كسر احتكار العسكر للسلطة؟

الاثنين 8 سبتمبر 2025 04:00 م

في مساء يوم الجمعة 5 سبتمبر 2025، دشّن حزبا "الدستور" و"المحافظين" تحالفًا انتخابيًا جديدًا تحت اسم "الطريق الحر"، وذلك في مؤتمر صحفي عُقد بمقر التحالف في 21 شارع محمود بسيوني، ميدان طلعت حرب، وسط القاهرة.
جاء هذا التحالف في وقت تشهد فيه البلاد تحديات سياسية واقتصادية، وتهدف الأحزاب من خلاله إلى تقديم بديل سياسي يعبر عن تطلعات المواطنين ويعزز التمثيل الشعبي الحقيقي في البرلمان.

لحظة فارقة

وخلال المؤتمر، ألقى لأستاذ ثروت خليل، عضو المجلس الرئاسي لحزب المحافظين كلمة أكد فيها أن التحالف ليس مجرد تجمع انتخابي، بل هو مشروع سياسي يهدف إلى إعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة على أسس من الشفافية والمشاركة السياسية الواعية.
كما شدد على أن التحالف سيخوض الانتخابات على المقاعد الفردية في مختلف محافظات الجمهورية، مؤكدًا أن ذلك يأتي في لحظة فارقة من عمر الوطن، وفي ظل تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية.

كسر حالة الصمت السياسي

وفي المؤتمر الصحفي لتدشين تحالف "الطريق الحر" عبرت جميلة إسماعيل، رئيسة حزب الدستور، عن موقفها الثابت إزاء المشاركة السياسية، مؤكدة أن التحالف يمثل خطوة جادة نحو كسر حالة الصمت السياسي وفتح مساحات أوسع أمام الشباب والمواطنين للتعبير عن تطلعاتهم.
إسماعيل شددت على أن التحالف لا يقتصر على كونه مجرد تجمع انتخابي، بل هو محاولة حقيقية لإعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة على أسس من الشفافية والمشاركة السياسية الواعية.
وأوضحت أن التحالف سيخوض الانتخابات على المقاعد الفردية في مختلف محافظات الجمهورية، مؤكدًة أن ذلك يأتي في لحظة فارقة من عمر الوطن، وفي ظل تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية.
كما استشهدت إسماعيل بقصيدة للشاعر اليوناني كفافيس بعنوان "في انتظار البرابرة"، مؤكدة أن التحالف لم يختر انتظار "البرابرة" أو الصمت، بل قرر أن يتحرك للدفاع عن غالبية المواطنين، قائلة: "سندخل المعركة بكل طاقاتنا وكوادرنا ومرشحينا من مطروح إلى الإسكندرية وسيناء إلى أسوان والنوبة، لتحقيق ما هو صالح للمواطن المصري".

مشروع سياسي جديد

أعلن حزب "غد الثورة" الليبرالي، برئاسة الدكتور أيمن نور، دعمه الكامل لتحالف "الطريق الحر، وفي بيان رسمي صادر عن الحزب، أكدوا رفضهم للنظام الانتخابي القائم على "القوائم المطلقة"، معتبرين إياه مخالفًا لمبادئ الديمقراطية ونصوص الدستور المصري، خاصة المواد (4) و(87) التي تؤكد على سيادة الشعب وحقه في المشاركة السياسية.
وعبر النائب السابق طلعت خليل، عضو حزب "غد الثورة"، خلال إعلان انطلاق التحالف، مؤكدا أن العمل السياسي يجب أن يستند إلى قناعات فكرية حقيقية بقيم الحرية والديمقراطية، وليس على مواءمات سلطوية.
أكد خليل أن التحالف يهدف إلى تقديم مرشحين يعبرون عن المواطن بشكل حقيقي، بعيدًا عن الأداء المتردي الذي قدّمه البرلمان السابق.
كما شدد خليل على أن التحالف ليس مجرد تجمع انتخابي، بل هو مشروع سياسي يهدف إلى إعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة على أسس من الشفافية والمشاركة السياسية الواعية.
وأشار إلى أن التحالف سيخوض الانتخابات على المقاعد الفردية في مختلف محافظات الجمهورية، مؤكدًا أن ذلك يأتي في لحظة فارقة من عمر الوطن، وفي ظل تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية.
https://www.youtube.com/watch?v=eb-bTKVX7aM&t=95s

خلال المؤتمر، ألقى عدد من القيادات السياسية كلمات أبرزها:

إيهاب الخولي، عضو المجلس الرئاسي لحزب المحافظين، الذي أكد أن "الطريق الحر" ليس مجرد تحالف انتخابي، بل هو مشروع سياسي يهدف إلى تقديم مرشحين يعبرون عن المواطن بشكل حقيقي، بعيدًا عن الأداء المتردي الذي قدّمه البرلمان السابق.
محمد تركي، المتحدث الرسمي باسم حزب المحافظين، الذي شدد على أن الحزب يرى في الانتخابات البرلمانية المقبلة فرصة حقيقية للاشتباك مع قضايا الناس، مؤكدًا أن الحزب يسير دائمًا وفق ما يهتم به المواطن المصري ويضع قضاياه في مقدمة أولوياته.

كما شارك في المؤتمر عدد من قيادات حزب "الدستور"، منهم: إسلام أبو ليلة، مسؤول ملف الانتخابات بحزب الدستور، الذي أعلن عن خطة الحزب للدفع بمرشحين على المقاعد الفردية فقط، مع إمكانية المشاركة في تشكيل قائمة لخوض الانتخابات من خلالها.
يُذكر أن تحالف "الطريق الحر" يهدف إلى تقديم مرشحين يعبرون عن المواطن بشكل حقيقي، بعيدًا عن الأداء المتردي الذي قدّمه البرلمان السابق.
وأخيرا فتحالف "الطريق الحر" يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعددية السياسية والتمثيل الشعبي في مصر.
ومع ذلك، فإن نجاحه في كسر احتكار السلطة العسكرية يتطلب تضافر جهود القوى السياسية المعارضة، دعمًا شعبيًا واسعًا، وتوفير بيئة سياسية تسمح بحرية التعبير والتنظيم.
في ظل التحديات الحالية، يبقى الأمل معقودًا على قدرة التحالف على تجاوز هذه العقبات وتحقيق أهدافه في بناء دولة مدنية ديمقراطية.